الأمم المتحدة

E/2012/NGO/69

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدَّم من الرابطة الدولية لراهبات تجلّي السيدة العذراء، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2012/100.

180612 180612 12-31692 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

التصدي للأسباب الجذرية لعدم المساواة

يتطلب تحقيق نمو مستدام وشامل تنميةً تركز على الأشخاص ومحورها الحياة، ولا يمكن تحقيق هذا النمو بدون التصدي لمسألة عدم المساواة. وينص منشور الأمم المتحدة المعنون مأزق عدم المساواة على ”إن المواطنين الأصحاء، ذوي التعليم الجيد، والمعينين في وظائف مناسبة، والمحميين اجتماعيا يسهمون في التماسك الاجتماعي في أي بلد، ويضفون حيوية على جميع جوانب الحياة والثقافة. وتحسين إمكانية حصول الفقراء على الأصول والخدمات العامة ... وبرامج تحويل الدخل لإقامة أود أفقر الأسر هي أمور ضرورية لتغيير هيكل الفرص، وأساسية لتقليل انتقال الفقر وعدم المساواة من جيل إلى جيل.“

وتبين دراسة أجراها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي ومقره هلسنكي التابع لجامعة الأمم المتحدة أن أغنى ١ في المائة من الراشدين كانوا يملكون ٤٠ في المائة من الأصول العالمية في عام ٢٠٠٠ ويمتلك أغنى ١٠ في المائة من الراشدين نسبة ٨٥ في المائة من المجموع العالمي. ويمتلك نصف السكان الراشدين في العالم الموجودين في القاع نسبة ١ في المائة بالكاد من الثروة العالمية.

ووفقا لأحد تقارير مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يتمثل أحد الأدوار الرئيسية للحكومات في أي ديمقراطية في تشييد أركان المساواة وينبغي للمواطنين أن يعوا أن الإدماج والمساواة يشكلان هدفين أساسيين يتعين على السلطات العامة تحقيقهما.

وعلق البروفسور جون لانغمور من استراليا، وهو واحد من ١٥ ٠٠٠ شخص أو أكثر انضموا إلى ”مبادرة دعم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية“، قائلا ”أنه ليس ثمة شك في فوائد الحماية الاجتماعية. فهي يمكن أن تحُول دون الفقر أو تخففه، وتقلل عدم المساواة والظلم. ومن المرجح أن تقل التكاليف الصافية لآليات الحماية الاجتماعية مع الوقت نتيجة توافر قوة عاملة تضم أفرادا أعلى في الهمة وأفضل في التغذية والتعليم والصحة. فتقليل عدم المساواة واليأس يقلل التوترات الاجتماعية. وتتجلى فوائد المخططات الوطنية للأمن الاجتماعي في استخدامها على نطاق عالمي في بلدان متقدمة بنجاح.“

ويشير تقرير صدر مؤخرا عنوانه الحد الأدنى للحماية الاجتماعية من أجل عولمة عادلة وشاملة للجميع إلى أن ٥,١ بلايين نسمة، أي ٧٥ في المائة من سكان العالم، لا يتمتعون بتغطية كافية بالضمان الاجتماعي.

وثمة مسألة أخرى تستلزم اهتماما عاجلا لتحقيق نمو مستدام وهي المسؤولية والمساءلة الاجتماعية للشركات. ونؤيد الجهود المبذولة في إطار الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي يضم عددا من الجهات الاجتماعية الفاعلة من أجل التأثير على الإجراءات التي تتخذها الشركات. ومع ذلك، فإن وضع إطار إلزامي للسياسات العالمية يدعو الشركات إلى تنفيذ المسائل التي تكفل الاستدامة يعد أمرا لازما.

وندعو لذلك المشتركين في الاستعراض الوزاري السنوي إلى النظر في التوصيات التالية:

- ضمان تنفيذ حد أدنى شامل للحماية الاجتماعية يلاءم الاحتياجات الوطنية، واستثمار نسبة لا تقل عن ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي داخليا في توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية وتطبيق آليات تمويلية مبتكرة من قبيل فرض ضرائب على المعاملات المالية، واستخدام مواردها لدعم البلدان الضعيفة في تطبيق الحد الأدنى للحماية الاجتماعية
- تقليل النفقات العسكرية واستخدام مواردها لتحقيق نمو مستدام وشامل. وقال الأمين العام للأمم المتحدة ”أن العالم ينفق كل عام ١,٤ تريليون دولار على الأسلحة. ويمكننا بجزء من ذلك تقليل الفقر وتمويل المدارس وتقديم رعاية صحية وحماية بيئتنا“
- وضع إطار إلزامي للسياسات العالمية يكفل مسؤولية ومساءلة الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات
- كفالة تطبيق ضرائب تصاعدية
- كفالة وجود إطار للسياسات يتعلق بالأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج.